



التقدير القياسي لتدفق التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي باستخدام نموذج الجاذبية

محمد أحمد محمود الغزال*، محمد أحمد السيد¹، رياض إسماعيل مصطفى رضوان¹

١- قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.

المخلص

تتمثل مشكلة البحث في انه على الرغم من توقيع مصر على العديد من الاتفاقيات التجارية والانضمام للعديد من التكتلات الاقتصادية العالمية والتي من المفترض أن تساهم في زيادة التدفق التجاري بين مصر وهذه الدول، يستهدف البحث بصفة عامة دراسة أثر الشراكة المصرية الأوروبية علي التجارة الثنائية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي، وتشير نتائج نموذج الجاذبية إن التجارة المصرية الثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي تزداد بنحو ٩٠,٩٠% بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول الشريكة بمقدار ١% مما يشير إلى أهمية الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري رئيسي لمصر. كما أن متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعد غير معنوياً، مما يشير إلى أن التدفق التجاري المصري لا يعتمد على مستوى الدخل للشركاء التجاريين، بل يعتمد على الحجم الاقتصادي للشركاء التجاريين بشكل أكبر، أن عامل المسافة أو البعد الجغرافي كان غير معنوياً في التأثير على حجم التجارة المصرية الثنائية مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يستوجب تطوير الشبكات الجوية ونظم النقل بين الدول بما يزيد من سرعة مرور البضائع وتخفيض تكاليف النقل، كما أظهرت النتائج أيضاً عدم معنوية أثر الحدود على حجم التجارة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي.

الكلمات الإسترشادية: التجارة الخارجية، نموذج الجاذبية، الاتحاد الأوروبي.

تمهيد:

٢٠١٧، الأمر الذي يعنى وجود عجز في الميزان التجاري الكلي قدر بحوالي ٤٠,٢ مليار دولار، بينما قدرت نسبة تغطية الصادرات للواردات بحوالي ٣٩,٥%. مما يدل أن الاتفاقيات التجارية التي وقعتها مصر لم تساهم في حل مشكلة العجز في الميزان التجاري الأمر الذي يستلزم ضرورة دراسة هذه الاتفاقيات وآثارها المختلفة على التجارة الخارجية المصرية لسد هذا العجز.

أهداف البحث

يستهدف البحث بصفة عامة دراسة أثر الشراكة المصرية الأوروبية علي التجارة الثنائية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- دراسة الوضع الراهن للميزان التجاري المصري.
- ٢- دراسة الوضع الراهن للميزان الزراعي المصري.
- ٣- التقدير القياسي لتدفق التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي.

الطريقة البحثية ومصادر جمع البيانات

أعتمد البحث في تحقيق أهدافه على أسلوب التحليل الوصفي والكمي مثل استخدام الرسومات البيانية وأسلوب الانحدار في صورته الخطية واللوغاريتمية، بالإضافة إلى استخدام نموذج الجاذبية (Gravity Model). هذا وقد اعتمدت الدراسة على العديد من المراجع العلمية، كما تم الاعتماد على العديد من البيانات المنشورة وغير

يحتل قطاع التجارة الخارجية دوراً متميزاً لكونه الوسيلة الأهم في توفير احتياجات السكان والتي تتفوق على الموارد المحلية الموجودة في الدولة، كما أنه له دوراً في توفير النقد الأجنبي من خلال عوائد الصادرات التي تحصل عليها الدولة من تصدير منتجاتها إلى العالم الخارجي (عبد الحميد، ٢٠١٤)، وتلعب الصادرات دوراً هاماً في تقليل العجز في الميزان التجاري وبالتالي في الموازنة العامة للدولة لذا تسعى الدولة جاهدة إلى تنمية الصادرات الكلية بشكل عام والصادرات الزراعية بشكل خاص. وذلك من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد تعدد الاتفاقيات والتكتلات الدولية، والذي أدى بدوره إلى ترابط كبير بين اقتصاديات الدول، والذي كان واضحاً من خلال الأزمة المالية العالمية، وكذلك تأثر كل قطاعات هذه الدول بها أيضاً (نعيمه عبد الحميد، ٢٠١٥)

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في انه على الرغم من توقيع مصر على العديد من الاتفاقيات التجارية والانضمام للعديد من التكتلات الاقتصادية العالمية والتي من المفترض أن تساهم في زيادة التدفق التجاري بين مصر وهذه الدول إلا أن الإحصائيات تشير إلى ضعف الأداء الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية بصفه عامه والزراعية منها بصفه خاصة، حيث قدرت قيمة الصادرات الكلية بحوالي ٢٦,٢ مليار دولار عام ٢٠١٧، في حين قدرت قيمة الواردات الكلية بحوالي ٦٦,٥ عام

* Corresponding author: Tel.: +201066006589

E-mail address: eng.m.ahmed123@gmail.com

قيمة الواردات الكلية

تشير النتائج الواردة بجدول ١ بالملحق بأن قيمة الواردات الكلية قد بلغت حدها الأدنى حوالي ٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣، في حين بلغت حدها الأقصى حوالي ٢٢,٧ مليار دولار عام ٢٠١٦، بمتوسط عام بلغ حوالي ٩,٢ مليار دولار. كما تشير تقديرات المعادلة رقم (٢) بجدول ٣ أن قيمة الواردات الكلية تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي ١,٢ مليار دولار، يمثل نحو ١٣,١٩% من المتوسط السنوي العام. وتشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو ٠,٧٤ مما يعني أن نحو ٧٤% من التغيرات في قيمة الواردات الكلية من دول الاتحاد الأوروبي تعزي إلي عوامل أخرى يعكسها عامل الزمن.

حجم التبادل التجاري

تشير النتائج الواردة بجدول ١ بالملحق بأن حجم التبادل التجاري قد بلغ حده الأدنى حوالي ٥,١ مليار دولار عام ٢٠٠٣، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ٣٠,٨ مليار دولار عام ٢٠١٧، بمتوسط عام بلغ حوالي ١٤ مليار دولار. كما تشير تقديرات المعادلة رقم (٣) بجدول ٣ أن حجم التبادل التجاري يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي ١,٧ مليار دولار، يمثل نحو ١٢,٢٠% من المتوسط السنوي العام. وتشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو ٠,٨٠ مما يعني أن نحو ٨٠% من التغيرات في حجم التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي تعزي إلي عوامل أخرى يعكسها عامل الزمن.

صافي التبادل التجاري

تشير النتائج الواردة بجدول ١ بالملحق بأن عجز الميزان التجاري قد بلغ حده الأدنى حوالي ٣٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ١٥,٣ مليار دولار عام ٢٠١٦، بمتوسط عام بلغ حوالي ٤,٤ مليار دولار. كما تشير تقديرات المعادلة رقم (٤) بجدول ٣ أن العجز في الميزان التجاري يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي ٧٢٦,٣٥ مليون دولار، يمثل نحو ١٦,٣١% من المتوسط السنوي العام. وتشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو ٠,٥٧ مما يعني أن نحو ٥٧% من التغيرات في عجز الميزان التجاري تعزي إلي عوامل أخرى يعكسها عامل الزمن.

نسبة تغطية الصادرات للواردات

تشير النتائج الواردة بجدول ١ بالملحق بأن نسبة تغطية الصادرات للواردات قد بلغت حدها الأدنى نحو ٣٢,٥١% عام ٢٠١٦، في حين بلغت حدها الأقصى نحو ٩٠,٩٠% عام ٢٠٠٦، بمتوسط عام بلغ نحو ٦١,٢٢%. كما تشير تقديرات المعادلة رقم (٥) بجدول ٣ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات تتناقص سنوياً بمقدار غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي ٠,٦٤%.

المنشورة والتي أمكن الحصول عليها من بعض الجهات والمؤسسات الرسمية ومنها بيانات البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وTrade Map، إلى جانب البيانات والمعلومات المتاحة على شبكة المعلومات الدولية.

النتائج والمناقشة

التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية لأهم التكتلات الاقتصادية

يوضح جدول ١ التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية مع أهم التكتلات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)، حيث جاء الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى من حيث استقبال الصادرات المصرية بحوالي ٨,٥٢ مليار دولار، تمثل نحو ٤٠,١٨% من جملة قيمة الصادرات المصرية لأهم التكتلات الاقتصادية، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بحوالي ٨,٥٠ مليار دولار، تمثل نحو ٤٠,١١%، وجاء في المرتبة الأخيرة الكوميسا بأهمية نسبية قدرت بنحو ٨,٢٢%.

التوزيع الجغرافي للواردات المصرية لأهم التكتلات الاقتصادية

يوضح جدول ٢ التوزيع الجغرافي للواردات المصرية من أهم التكتلات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)، حيث جاء الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى من حيث الأسواق المصدرة للواردات المصرية بحوالي ٢٠,٤ مليار دولار، تمثل نحو ٥٤,١٦% من جملة قيمة الواردات المصرية من أهم التكتلات الاقتصادية، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بحوالي ٨,٥٧ مليار دولار، تمثل نحو ٢٢,٩١%، وجاء في المرتبة الأخيرة الكوميسا بأهمية نسبية قدرت بنحو ١,٥٩%.

تطور التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي

قيمة الصادرات الكلية

تشير النتائج الواردة بجدول ١ بالملحق بأن قيمة الصادرات الكلية لدول الاتحاد الأوروبي قد بلغت حدها الأدنى حوالي ١,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢، في حين بلغت حدها الأقصى حوالي ٩,٤ مليار دولار عام ٢٠١٤، بمتوسط عام بلغ حوالي ٤,٧ مليار دولار. كما تشير تقديرات المعادلة رقم (١) بجدول ٣ أن قيمة الصادرات الكلية تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي ٤٩١,٤١ مليون دولار، يمثل نحو ١٠,٠٣% من المتوسط السنوي العام. وتشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو ٠,٨٦ مما يعني أن نحو ٨٦% من التغيرات في قيمة الصادرات الكلية لدول الاتحاد الأوروبي تعزي إلي عوامل أخرى يعكسها عامل الزمن.

جدول ١. التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية مع أهم التكتلات الاقتصادية بالمليون دولار خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)

التكتل الاقتصادي	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	المتوسط	(%)
الاتحاد الأوروبي	٨٧٩١	٩٤٦٢	٨٠١١	٧٣٩٣	٨٩٦١	٨٥٢٣,٦	٤٠,١٨
الدول العربية	٩٥١٢	٩٦١٣	٨١٦٥	٥٥٧٠	٩٦٨٣	٨٥٠٨,٦	٤٠,١٢
الدول خمسة عشر	٣٦٧٥	٣٣٢٢	٢٠٢٥	١٠٢٢	٢١٣٥	٢٤٣٥,٨	١١,٤٨
الكوميسا	٢٤٢٤	٢٠١٥	١٦٩٤	١٠٠١	١٥٨٣	١٧٤٣,٤	٨,٢٢
المجموع						٢١٢١١,٤	١٠٠,٩٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة البينية مع التجمعات الدولية، أعداد متفرقة.

جدول ٢. التوزيع الجغرافي للواردات المصرية بالمليون دولار من أهم التكتلات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)

التكتل الاقتصادي	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	المتوسط	(%)
الاتحاد الأوروبي	١٦٤٣٣	١٨٦٣٤	٢٢٥٣٠	٢٢٧٤٢	٢١٨٤٧	٢٠٤٣٧,٢	٥٤,٦١
الدول العربية	٨٧٦٠	١٠١٧٠	٩١١٠	٤٩٧٣	٩٨٥٢	٨٥٧٣	٢٢,٩١
الدول خمسة عشر	٨٣٩٨	٨٢٥٢	٨٣٢٢	٤٨٧١	٩٢٥٤	٧٨١٩,٤	٢٠,٨٩
الكوميسا	٧٢٤	٧١٦	٥٨٣	٣٤٣	٦٠٧	٥٩٤,٦	١,٥٩
المجموع						٣٧٤٢٤,٢	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة البينية مع التجمعات الدولية، أعداد متفرقة.

جدول ٣. معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور التبادل التجاري المصري مع دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)

رقم المعادلة	المؤشر	المعادلة	المتوسط العام	معدل النمو السنوي %	R ²	F
١	قيمة الصادرات	$\bar{Y}_t = 112.95 + 491.41 t$ (0.21) (10.04)**	4781.39	10.03	0.86	100.78**
٢	قيمة الواردات	$\bar{Y}_t = -2334.86 + 1217.76 t$ (-1.19) (6.72)**	9233.89	13.19	0.74	45.20**
٣	حجم التبادل التجاري	$\bar{Y}_t = -2221.91 + 1709.18 t$ (-0.96) (8.03)**	14015.28	12.20	0.80	64.43**
٤	صافي التبادل التجاري	$\bar{Y}_t = -2447.8 + 726.35 t$ (-1.43) (4.59)**	-4452.50	16.31	0.57	21.04**
٥	نسبة تغطية الصادرات للواردات	$\bar{Y}_t = 67.33 - 0.64 t$ (6.47)** (-0.67)	61.22	-	0.03	0.45

حيث:

\bar{Y}_t = القيمة التقديرية لقيم التبادل التجاري المصري مع دول الاتحاد الأوروبي بالمليون دولار في المشاهدة z.

t = متغير يعبر عن الزمن، ١، ٢، ...، ١٨.

المصدر: نتائج الحاسب الآلي للبيانات الواردة بجدول ١ بالملحق.

صادراتها المبنية على الميزة التنافسية، كما أنها لديها أسواق محلية كبيرة قادرة على استيعاب واردات أكبر؛ لذلك فإن الزيادة في حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكلا الدولتين من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الثنائية.

كما يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متغيراً توضيحياً حيث يمثل مستوى الدخل والقدرة الشرائية للتصدير والاستيراد. وحيث أنه تم تثبيت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، فسوف يكون هذا المتغير بمثابة أداة يمكن من خلالها التعرف على ما إذا كان التدفق التجاري المصري يعتمد على الحجم الاقتصادي الكلي أم مستوى الدخل للشركاء التجاريين. وأخيراً، يعد متغير المسافة (البعد الجغرافي) بمثابة العامل المقاوم للتجارة والذي يمثل العوائق التجارية مثل تكاليف النقل، الوقت، الاختلافات الثقافية والنفوذ إلى الأسواق. ولقد تم إضافة متغير صوري يمثل الحدود المشتركة معادلة (8)، وبأخذ المتغير الصوري الواحد الصحيح إذا تشارك الطرفان حدوداً أو لغة رسمية مشتركة وصفر عدا ذلك وعلى ذلك يأخذ النموذج المطبق في هذه الدراسة الصورة الآتية:

$$\ln Y_{ij} = \alpha + \beta_1 \ln [Y_i \cdot Y_j] + \beta_2 \ln [(Y/P)_i \cdot (Y/P)_j] + \beta_3 \ln D_{ij} + \beta_4 \text{Border} + \varepsilon_{ij} \dots \dots \dots (8)$$

حيث:

T_{ij}	التدفق التجاري الثنائي (الصادرات + الواردات) بين مصر (i) وشريكها التجاري (دولة j)
$Y_i \cdot Y_j$	حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لمصر (i) و الدولة (j)
$(Y/P)_i \cdot (Y/P)_j$	حاصل ضرب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر (i) و الدولة (j)
D_{ij}	البعد الجغرافي بين مصر (i) و شريكها التجاري (دولة j)
Border	متغير صوري يمثل الحدود المشتركة بين مصر (i) وشريكها التجاري دولة (j)

المتغيرات المدروسة في النموذج

لقد تم تثبيت الدولة (i) وهي مصر، مع تغير (j=1,2,...) في معادلة الجاذبية، كما تم استخدام كل المتغيرات في صورة اللوغاريتم الطبيعي ما عدا المتغيرات الصورية

حاصل ضرب النواتج المحلية الإجمالية

إن حاصل ضرب النواتج المحلية الإجمالية يمثل الحجم الاقتصادي للدولتين، كما يعد ممثلاً للقدرة الإنتاجية وحجم السوق، لذلك فإن الدول الأكبر - ذات القدرات الإنتاجية الكبيرة - تكون هي الأكثر احتمالاً أن تصل لاقتصاديات السعة مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ذات

توصيف نموذج الجاذبية: Gravity Model

أسس في الأصل في نظرية نيوتن الفيزيائية والتي تنص على أن قدرة جسمين على جذب كل منهما الآخر يتناسب طردياً مع كتلتها وعكسياً مع مربع المسافة بينهما. على الناحية الأخرى، فإن تطبيق نموذج الجاذبية على نظرية التجارة الدولية يهدف إلى شرح التدفقات التجارية الثنائية وأشكالها بين اقتصاديين بإعتبار كل منهما كجسمين عضويين يجذب كل منهما الآخر، حيث تتناسب تلك التدفقات التجارية طردياً مع الحجم الاقتصادي (GDP) وعكسياً مع المسافة بينهم (Distance).

لذا فإن أبسط صورة لنموذج الجاذبية يمكن تمثيلها كما يلي:

$$T_{ij} = A \cdot (Y_i \cdot Y_j / D_{ij}) \dots \dots \dots (6)$$

T_{ij}	التدفقات التجارية الثنائية (الصادرات + الواردات)
Y_i	الناتج المحلي الإجمالي للدولة i
Y_j	الناتج المحلي الإجمالي للدولة j
D_{ij}	المسافة بين الدولة i و الدولة j
A	ثابت التناسب

بالإضافة إلى هذه المتغيرات الأساسية الموصوفة أعلاه، فإن هناك متغيرات أخرى يمكن تضمينها في نموذج الجاذبية تمثل الحجم الاقتصادي مثل السكان (أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) ومساحة الأرض. كما يمكن إدخال المتغيرات الصورية مثل اللغة المشتركة، القرب (الجوار) والتكامل الاقتصادي لتمثل العوامل الجغرافية والثقافية.

إن معادلة الجاذبية الأساسية تأخذ الصورة الآتية:

$$\ln T_{ij} = \alpha + \beta_1 \ln [Y_i \cdot Y_j] + \beta_2 \ln [(Y/P)_i \cdot (Y/P)_j] + \beta_3 \ln D_{ij} + \varepsilon_{ij} \dots \dots \dots (7)$$

حيث

T_{ij}	التدفق التجاري الثنائي (الصادرات + الواردات) بين مصر (i) وشريكها التجاري (دولة j)
$Y_i \cdot Y_j$	حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لمصر (i) و الدولة (j)
$(Y/P)_i \cdot (Y/P)_j$	حاصل ضرب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر (i) و الدولة (j)
D_{ij}	المسافة بين مصر (i) وشريكها التجاري (دولة j)

يتضح من المعادلة (7) أن جميع المتغيرات في صورة اللوغاريتم الطبيعي. ومن بين المتغيرات التوضيحية يمثل حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لمصر (i) و الدولة (j) الحجم الاقتصادي لكلا الدولتين الطاقة الإنتاجية والأسواق، حيث أن الدول ذات الحجم الاقتصادي الكبير ذو الطاقة الإنتاجية الكبيرة، تكون هي الأكثر قدرة على الوصول إلى اقتصاديات السعة وزيادة

نتائج نموذج الجاذبية

نتائج النموذج الأول من التحليل:

إن الأداء الكلي للنموذج يبدو جيداً بقيمة لمعامل التحديد تقدر بنحو ٠,٥٦، في حالة الاتفاقية مع الاتحاد الأوربي، مما يعنى أن نموذج الجاذبية ذات كفاءة في شرح التدفق التجاري الثنائي لمصر.

وتشير نتائج نموذج الجاذبية الذي يقوم بدراسة أهم العوامل المؤثرة على حجم التجارة الثنائية المصرية في إطار أهم التكتلات الاقتصادية والمتمثلة في الاتحاد الأوربي إلى أن:

١. إن التجارة المصرية الثنائية مع دول الاتحاد الأوربي تزداد بنحو ٠,٩٠% بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول الشريكة بمقدار ١% مما يشير إلى أهمية الاتحاد الأوربي كشريك تجاري رئيسي لمصر.

٢. كما أن متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعد غير معنوياً، مما يشير إلى أن التدفق التجاري المصري لا يعتمد على مستوى دخل للشركاء التجاريين، بل يعتمد على الحجم الاقتصادي للشركاء التجاريين بشكل أكبر.

٣. أن عامل المسافة أو البعد الجغرافي كان غير معنوياً في التأثير على حجم التجارة المصرية الثنائية مع الاتحاد الأوربي، الأمر الذي يستوجب تطوير الشبكات الجوية ونظم النقل بين الدول بما يزيد من سرعة مرور البضائع وتخفيض تكاليف النقل.

٤. كما أظهرت النتائج أيضاً عدم معنوية أثر الحدود على حجم التجارة الثنائية مع الاتحاد الأوربي.

نتائج النموذج الثاني من التحليل

تشير نتائج نموذج الانحدار (OLS) للبيانات القطاعية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧) إلى أن الأداء الكلي للنموذج يبدو جيداً بقيمة لمعامل التحديد تقدر بنحو ٠,٥٦، مما يعنى أن نموذج الجاذبية ذو كفاءة في شرح التدفق التجاري الثنائي لمصر مع الاتحاد الأوربي.

$$\ln Y_{ij} = -7.37 + 0.90 \ln X_1 - 0.05 \ln X_2 - 0.001 \ln X_3 + D_j$$

(-1.84) (5.13)** (-0.11) (-1.93)

$$R^2 = 0.56 \quad F = 6.95^{**}$$

حيث:

Y_{ij} : إجمالي للتبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوربي.
 X_1 : حاصل ضرب النواتج المحلية الإجمالية.
 X_2 : حاصل ضرب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
 X_3 : المسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة
 D_j : متغير صوري يعبر عن حدود مصر مع دول الاتحاد الأوربي.

الميزة التنافسية، كما أن لديها أسواق محلية كبيرة قادرة على استيعاب واردات أكبر، لذا فإن زيادة حاصل ضرب النواتج المحلية الإجمالية من المحتمل أن يؤدي لزيادة حجم التجارة الثنائية وعليه فمن المتوقع أن يكون المعامل المقدر أكبر من الصفر. وحيث أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر ظل ثابتاً، لذلك فإن حاصل ضرب النواتج المحلية الإجمالية تعتمد كلية على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الشريكة (j) و هذا يتضمن عدم وجود تأثير أو التأثير المحايد للسوق المحلي (الداخلي)

حاصل ضرب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أما متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإنه يعمل كممثلة لمستوى الدخل و/أو القوة الشرائية للدول المستوردة والمصدرة، ومع تثبيت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، سوف يعمل هذا المتغير على توضيح ما إذا كان التدفق التجاري المصري يعتمد على مستوى دخل الشركاء التجاريين.

البعد الجغرافي

يعد متغير المسافة عاملاً مقاوماً للتجارة حيث يمثل العوائق التجارية مثل تكاليف النقل، الوقت، الاختلافات الثقافية وعوائق النفاذ للسوق.. الخ، حيث أن المسافة المستخدمة في هذه الدراسة هي (Great Circle Distance) بين العاصمة المصرية وعواصم الدول (الشركاء التجاريين). وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الدراسات السابقة قد ترجمت معامل البعد الجغرافي على أنه مرونة التجارة وذلك فيما يتعلق بالمستوى المطلق للبعد الجغرافي، حيث يعد حجم التجارة أكبر بين أزواج الدول التي تكون بعيدة عن بقية دول العالم، وعلى هذا فإن معامل المسافة يقيس المسافات النسبية للدول، حيث أن نقص معامل المسافة يشير إلى أن التجارة مع الدول البعيدة يزيد مقارنة بالدول الأكثر تقارباً، بينما الزيادة تشير إلى أن التجارة مع الدول الأكثر تقارباً أسرع من تلك البعيدة. ومن الملاحظ أن فكرة المسافة النسبية (البعد النسبي) تكون معنوية في حالة الدول (N × N)، أما في حالة النموذج المستخدم في هذه الدراسة (N × 1) تقاس كل المسافات بشكل مطلق بالنسبة لمصر، لذا فمن المتوقع أن معامل المسافة يكون أقل من الصفر.

الحدود المشتركة

وهو متغير صوري يحدد ما إذا كانت الدول متجاورة أو تتشارك نفس الحدود وهذا المتغير الصوري يأخذ الواحد الصحيح إذا كانت الدولتان لهما حدود مشتركة وصفر فيما عدا ذلك.

العكسية بين البعد الجغرافي والتجارة الثنائية حيث انه بزيادة البعد الجغرافي بمقدار ١%، فان التجارة الثنائية تقل بمقدار ٠,٠٠١% الأمر الذي يمكن تفسيره بضعف البنية الأساسية للنقل بين مصر وشركائها التجاريين.

الحدود المشتركة

بالنسبة لمتغير الحدود المشتركة، تشير النتائج إلى أن هذا المتغير غير معنوي إحصائياً الأمر الذي يقلل من أهمية الحدود المشتركة كعامل محدد للتبادل التجاري.

التوصيات

١- ضرورة علاج الخلل في الميزان التجاري والزراعي من خلال زيادة وتنويع قاعدة الصادرات وتقليل الواردات.

٢- العمل على الدراسة المستمرة للأسواق سواء تلك المستوردة للسلع المصرية أو الأسواق المصدرة للواردات المصرية بما يساهم في رفع مؤشرات الكفاءة لقطاع التجارة الخارجية.

٣- إعادة تقييم الاتفاقيات التي عقدها مصر مع الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية وتقدير المكاسب الحقيقية والآثار السلبية التي عادت على الاقتصاد القومي من وراء هذه الاتفاقيات.

٤- الاهتمام بإنشاء قاعد بيانات عن الدول الأوروبية.

٥- ضرورة العمل على زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في أسواق الاتحاد الأوروبي بما يساهم في علاج العجز في الميزان التجاري المصري الأوروبي.

المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة البيئية مع التجمعات الدولية، أعداد متفرقة.

زمن سيف سيف الدين عبد الحميد (٢٠١٤)، دراسة تحليلية للتجارة الخارجية للزراعة المصرية في ضوء المتغيرات المعاصرة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

نعيمة سمير محمد عبد الحميد (٢٠١٥)، دراسة اقتصادية للصادرات المصرية لبعض محاصيل الفاكهة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

النتائج المحلي الإجمالي

يتضح من نتائج النموذج أن لو غار يتم حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لمصر مع كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي يتصف بأنه معنوي بدرجة كبيرة، حيث قدر معامل هذا المتغير بحوالي ٠,٩٠، وهذا يعنى أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% سيؤدي إلى زيادة التدفق التجاري الثنائي لمصر بالمستوى المذكور أعلاه، تأتي هذه النتائج متسقة مع الافتراض الأساسي لنموذج الجاذبية والذي ينص على أن حجم التجارة يزداد نتيجة للزيادة في الحجم الاقتصادي (Economic size)، حيث أنه كلما كان حجم منطقة التجارة أكبر - أي عدد الدول المكونة لها - كلما زاد احتمال وجود منتجين ينتجون بتكلفة قليلة، مما يؤدي إلى خلق أكبر للتجارة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعد غير معنوياً في تحديد التدفق التجاري الثنائي لمصر مما يدل على أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين سوف يؤدي إلى تقليل حجم التجارة الثنائية المصرية، حيث تشير نتائج المعادلة السابقة إلى إن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين بمقدار ١% سيؤدي إلى انخفاض حجم التجارة الثنائية بنحو ٠,٠٥%، نتيجة لذلك يتضح أن نموذج التجارة المصرية يفسر من خلال نموذج الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتمد على الحجم الاقتصادي الكلي بشكل أكبر من مستوى دخل الشركاء التجاريين. الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى أن الصادرات المصرية تعتمد بشكل كبير على الكم أكثر من الكيف، حيث تقوم مصر بتصدير كميات كبيرة من المنتجات ذات الأسعار المنخفضة والتي تكون حساسة بالنسبة للحجم الكلي للسوق بصورة أكبر من المنتجات ذات القيمة المضافة والجودة العالية والتي تعد حساسة لمستوى دخل الشركاء التجاريين.

البعد الجغرافي (المسافة)

وفيما يتعلق بمتغير البعد الجغرافي والذي يلعب دوراً هاماً في التدفق التجاري، أشارت التقديرات إلى أن هذا المتغير غير معنوي إحصائياً بإشارة سالبة تعكس العلاقة

STANDARD ESTIMATION FOR TRADE FLOW BETWEEN EGYPT AND EU WITH GRAVITY MODEL

Mohamed A.M. El-Ghazal*, M.A. El-Sayed¹ and R.I.M. Radwan¹

1. Dept. Econ. and Rural Develop., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.

ABSTRACT

Despite Egypt's signing of many trade agreements and joining many international economic blocs that are supposed to contribute to increase trade flow between Egypt and these countries, however, statistics indicate weak economic performance in the field of foreign trade in general and agricultural ones in particular. The total value of exports was estimated at \$ 26.2 billion in 2017, while the total value of imports was estimated at \$ 66.5 billion in 2017, which means that there is a deficit in the total trade balance estimated at \$ 40.2 billion, while the rate of export coverage of imports is estimated at 39.5%. The research aims at studying and analyzing the effects of trade agreements signed by Egypt with some international economic blocs on agricultural foreign trade through studying the current situation of the Egyptian trade balance, studying the current situation of the Egyptian agricultural balance, and the standard estimation of the flow of trade between Egypt and the European Union. The results of gravity model showed the results of the regression model (OLS) during the period (2013-2017) that the overall performance of the model looks good with a coefficient of determination of about 0.56, which means that the gravity model is efficient in explaining the bilateral trade flow of Egypt with the EU. The results of the model showed that the logarithm of the GDP of Egypt with each EU country is highly significant, with a coefficient of this variable estimated at 0.90.

Key words: Gravity model, EU, Foreign Trade.

المحكمون:

١- أ.د. محسن محمود البطران

٢- أ.د. رجب محمد حفني

أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مصر.
أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.

جدول ١. مؤشرات التبادل التجاري والزراعي بين مصر والاتحاد الأوروبي

السنة	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	حجم التبادل الزراعي (مليون دولار)	صافي التبادل الزراعي (%)	نسبة تغطية الصادرات للواردات (%)	قيمة الصادرات الزراعية (مليون دولار)	قيمة الواردات الزراعية (مليون دولار)	حجم التبادل التجاري	صافي التبادل التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات (%)
٢٠٠٠	١٩٠٢	٤٩٨١	٣٩٥	٦٩-	٧٠,٢٦	٢٣٢	١٦٣	٣٠٧٩-	٦٨٨٣	٣٨,١٩
٢٠٠١	١٣٣٩	٣٩٥٢	٣٢٨	٣٤	١٢٣,١٣	١٤٧	١٨١	٢٦١٣-	٥٢٩١	٣٣,٨٨
٢٠٠٢	١٣٣٢	٣٥٦١	٣١٨	٢٤-	٨٥,٩٦	١٧١	١٤٧	٢٢٢٩-	٤٨٩٣	٣٧,٤١
٢٠٠٣	٢٠٩٨	٣٠٣٢	٢٦٩	٢١	١١٦,٩٤	١٢٤	١٤٥	٩٣٤-	٥١٣٠	٦٩,٢٠
٢٠٠٤	٢٧٠٤	٣٤٣٠	٣١٣	٤٩	١٣٧,١٢	١٣٢	١٨١	٧٢٦-	٦١٣٤	٧٨,٨٣
٢٠٠٥	٢٩٣٤	٣٤١٠	٢٩٨	٨٨	١٨٣,٨١	١٠٥	١٩٣	٤٧٦-	٦٣٤٤	٨٦,٠٤
٢٠٠٦	٣٤٩٧	٣٨٤٧	٣٠٣	٨١	١٧٢,٩٧	١١١	١٩٢	٣٥٠-	٧٣٤٤	٩٠,٩٠
٢٠٠٧	٣١٤٦	٤٥٢٧	٤١٦	١١٠	١٧١,٩٠	١٥٣	٢٦٣	١٣٨١-	٧٦٧٣	٦٩,٤٩
٢٠٠٨	٣٧٠٤	٤٥٦٥	٤٠٦	١٤٤	٢٠٩,٩٢	١٣١	٢٧٥	٨٦١-	٨٢٦٩	٨١,١٤
٢٠٠٩	٤٢٥٥	٥٢١٥	٤١٦	١٦٢	٢٢٧,٥٦	١٢٧	٢٨٩	٩٦٠-	٩٤٧٠	٨١,٥٩
٢٠١٠	٤٤٠٤	٥٣١٢	٤٥٠	١٨٤	٢٣٨,٣٥	١٣٣	٣١٧	٩٠٨-	٩٧١٦	٨٢,٩١
٢٠١١	٤٢٣٦	٥٥٢٥	٥٣٥	١٢١	١٥٨,٤٥	٢٠٧	٣٢٨	١٢٨٩-	٩٧٦١	٧٦,٦٧
٢٠١٢	٧٨٩٦	١٢٦٦٧	١١٨٤	١٧٠	١٣٣,٥٣	٥٠٧	٦٧٧	٤٧٧١-	٢٠٥٦٣	٦٢,٣٤
٢٠١٣	٨٧٩١	١٦٤٣٣	١٣٦٠	٤٦	١٠٧,٠٠	٦٥٧	٧٠٣	٧٦٤٢-	٢٥٢٢٤	٥٣,٥٠
٢٠١٤	٩٤٦٢	١٨٦٣٤	١٣١٦	١٩٨	١٣٥,٤٢	٥٥٩	٧٥٧	٩١٧٢-	٢٨٠٩٦	٥٠,٧٨
٢٠١٥	٨٠١١	٢٢٥٣٠	١٢٣٠	١٢٢-	٨١,٩٥	٦٧٦	٥٥٤	١٤٥١٩-	٣٠٥٤١	٣٥,٥٦
٢٠١٦	٧٣٩٣	٢٢٧٤٢	١٤٠٥	٤١٥-	٥٤,٤٠	٩١٠	٤٩٥	١٥٣٤٩-	٣٠١٣٥	٣٢,٥١
٢٠١٧	٨٩٦١	٢١٨٤٧	١٣٧٢	٦٢	١٠٩,٤٧	٦٥٥	٧١٧	١٢٨٨٦-	٣٠٨٠٨	٤١,٠٢
المتوسط	٤٧٨١,٣٩	٩٢٣٣,٨٩	٦٨٤,١١	٤٦,٦٧	١٣٩,٩٠	٣١٨,٧٢	٣٦٥,٣٩	٤٤٥٢,٥٠-	١٤٠١٥,٢٨	٦١,٢٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة البينية مع التجمعات الدولية، أعداد متفرقة.